

## تقارير المؤامرة والافساد السياسى

تعد لتقديمها الى الشعب ومجلسه  
التحقيقات تنتهى يوم الاثنين القادم  
والنائب العام يعلن نتائجها أمام مجلس الشعب فى أوائل يوليو  
المدعى الاشتراكى يذيع بيانا بالراديو  
يكشف فيه جوانب الافساد السياسى فى المؤامرة

### المتهمون بالتأمر حوالى ٧٠ شخصا

علم مندوب الأهرام أنه من المنتظر أن تنتهى تحقيقات قضية  
المؤامرة يوم الاثنين المقبل ، وأن النائب العام سيعلن نتائج التحقيق  
كاملة أمام مجلس الشعب فى أوائل يوليو القادم ، بعد أن يعد قرار  
الاتهام ومن المقرر أن يوجه المدعى العام الاشتراكى بعد ذلك بيانا الى  
الجماهير - يذاع بالراديو - يكشف فيه جوانب الافساد السياسى فى  
المؤامرة .

وكان الرئيس انور السادات قد كلف السيد محمد ماهر حسن النائب العام ، بأن يعرض على مجلس الشعب تقريرا مفصلا عن وقائع المؤامرة . وسيكون التركيز في بيان النائب العام ، على الجانب الجنائي والتكليف القانوني للوقائع . ومن ناحية أخرى ، فإن قرار تعيين الدكتور مصطفى أبو زيد المدعي العام الاستراكي ، قد نص على أن يتولى بصفته هذه مهمة الادعاء في قضايا افساد الحياة السياسية .

وعلم مندوب « الأهرام » ان تحقيقات النيابة العامة تمر الان بمرحلتها الاخيرة ، وان قوائم الاتهام ستكون جاهزة ، ومحددا فيها الموقف القانوني لكل منهم ، في اواخر الاسبوع القادم .

وعلم المندوب ان عدد المتهمين بالتآمر سيكون في حدود ٧ شخصا ، وان النيابة العامة تصدر قرارها اولا بأول ، بالافراج عن كل من ثبتت براءته فيما انير حوله من شكوك .

ومن المقرر ان تبدأ المحاكمات فور الانتهاء من اعداد قوائم الاتهام وتشكيل المحكمة ، التي سيوكل اليها نظر قضية التآمر .

ولم يستقر الرأي بعد بصورة نهائية على شكل المحكمة التي ستتولى هذه المهمة . وهناك اتجاهان في هذا الصدد :

— اتجاه الى تشكيل محكمة أمن دولة من ثلاثة مستشارين وضابطين ، او من ثلاثة ضباط فقط .

— واتجاه الى تشكيل محكمة ثورة ، وهذه يصدر بتشكيلها قرار من رئيس الجمهورية .

والمعروف ان هذه التشكيلات الثلاثة لها قوانين قائمة بالفعل ، بمعنى ان الالتجاء الى أى منها لا يعد استثناء من القانون .

وسوف يترك تحديد موعد بدء المحاكمات الى المحكمة المختصة .